الزبير بن العوام

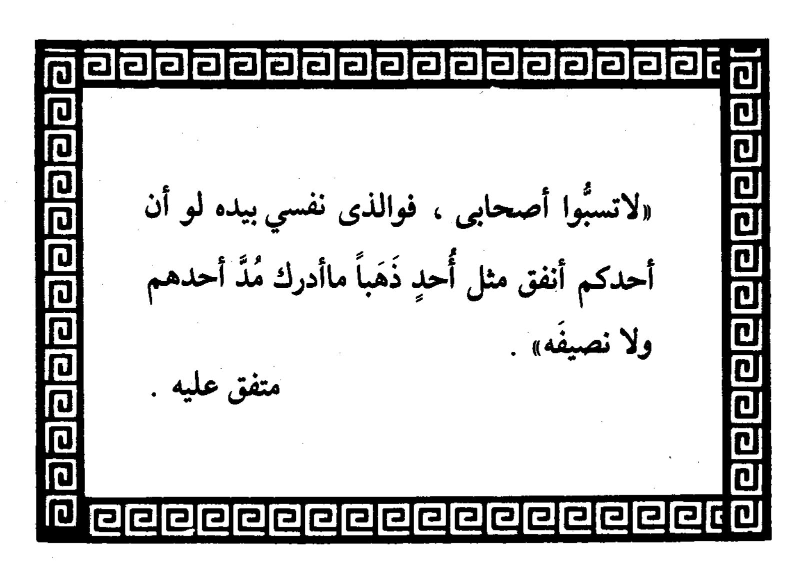
الثروة والثورة

الدكتور

عبد العظيم الديب

أستاذ الفقه والأصول المساعد

● هذا البحث نموذج لما نرجوه من تحقيق لقضايا تاريخنا الإسلامى . فقد أثبت بالمنهج العلمى القاطع خطأ القول الشائع عن ثروة الزبير بن العوام رضى الله عنه وبالتالى كل ماترتب على ذلك من تفسيرات شوهاء وإساءة للصحابة الأبرار .



«لاتسبُّوا أصحابى ، فوالذى نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحدٍ ذَهَباً ماأدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفَه» .

متفق عليه .

بل هو واجبنا نحن :ـ

حينما يتعرض تاريخنا وأسلافنا لحملات تشويه، وتشهير، وطعن، ونشعر بالأسى والألم، ويشتد بنا الهلع والجزع، يروح بعضٌ منا يُنحي باللائمة، على علمائنا في القرون الأولى، ويتهمهم بالتقصير والقصور، وأنهم لم يحسنوا اختيار الموضوعات وجوانب البحث التي يُفرغون فيها جهدهم، ويجردون لها قصدَهم، فيزعم أنهم أسرفوا في الاهتمام بالفقه وفروعه وتفريعاته، وعلم الكلام وخلافاته وجدلياته، وأهملوا التاريخ.

والواقع أن أئمتنا رضي الله عنهم ما قصروا، ولا تهاونوا ولا أهملوا، فما تركوا خبراً، ولا أثراً إلا دوّنوه بسنده وبألفاظه، بل لم يفتهم أن يسجلوا الفروق بين الروايات مهما دقت وخفَت، فما من حادث وقع على طول تاريخنا إلا ونجد خبره وذكرَه، مدّونا مسطورا بدقة يعجز عنها إخباريو عصرنا ومراسلوه، بل نجد الحدث موصوفا من أكثر من وجهة نظر، بل أحيانا نجد ذلك في كتاب واحد، حتى لَيُخيَّل للبعض أن الطبري (مثلا) يتناقض مع نفسه، وما به تناقض، ولكنه رضي الله عنه قام بدور المسجل الذي يرصد الأحداث، وما ورد عنها وما قيل بشأنها، ورأى من الأمانة أن يحمل إليك كل الروايات، التي تمثل وجهات النظر تجاه الأحداث مهما كانت مختلفة.

بل لم يشأ أن يتحمل عنك نقد الروايات وتمحيصها، وبيان زائفها من صحيحها، تاركا لك هذه المهمة، واضعا أمامك السند «من أسند لك فقد حملك».

وقد قالها لك صراحة في مقدمة كتابه . . «فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره، قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤ ت في ذلك من قِبَلنا، وإنما أُتي من قِبَل بعض ناقليه إلينا، وأنَّا إنما أدّينا ذلك على نحو ما أدى إلينا».

ثم إن أئتمنا رضي الله عنهم، قعَّدوا لنا القواعد وأرسَوْا أسس المناهج، وتركوا لنا منهج نقد الروايات، وبيان مراتبها، ودرجاتها، واضحا بيِّنا يكشف الطريقَ لمن يريد، وينير السبيلَ لكل ذي عينين.

فليس الذنب ذنبهم، وإنما نحن الذين انقطعت بنا السبل، وتهتكت العلائق بيننا وبين تراثنا، وصرنا نجتزىء بخطفة نخطفها من هنا أو من هناك، أو نكتفي بما يقدمه لنا المبشرون والمستشرقون، شاكرين لهم كل الشكر وأجزله أنهم اهتموا بتراثنا فدرسوه من أجل عيوننا، وقدموه لنا.

من قصورنا وتقصيرنا :-

يجري على أسنة الأقلام دائما، الحديثُ عن ثروة الزبير رضي الله عنه، وعن مدى غناه وأمواله التي كان يملكها، حتى صار يعد واحداً من الأربعة الأغنياء من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصارت هذه (المعلومة) في حُكم البدهيات التي لاتقبل الجدال ، ولا السؤال عن دليلها ومصدرها .

وللأسف هذا غيرُ صحيح (مثل كثير من بدهيات ثقافتنا) ، فلم يكن الزبير غنيا من الأغنياء (١) ولا كان معدودا في مجتمعه واحداً من أصحاب الثروات ، ولا اعتبر هو نفسه واحداً منهم ولا استشعر ذلك يوماً من الأيام ، بل كان مدينا ، ومات مدينا رضي الله عنه .

قال البخاري

إذا قال البخاري رضي الله عنه ، فلا مجال لقائل بعده، وإذا أخبر، فلا يُرد خبرَه، ولا يوجد باحث ـ فيما أعتقد ـ مسلما كان أو غير مسلم، يعرف أصول البحث والمنهج يلتفت لخبر هنا أو هناك، ويترك حديث البخاري.

---

١ ـ لا يظن أحد أننا ننفي الغنى عن الزبير، لأنه نقيصة أو عيب، أبدا لا نقول بذلك، ولكننا ننفي الغنى لأننا نريد الحقيقة، والحقيقة وحدها.

ثم، إن هناك من فسر بعض أعمال الزبير في ضوء غناه الموهوم المفترى، فاذا ظهرت الحقيقة سقط هذا التفسير، وانهار من أساسه، بسقوط ما فسر به.

فماذا جاء في البخاري؟؟

«. . . عن عبدالله بن الزبير قال: لما وقف (٢) الزبير يوم الجمل دعاني، فقمت إلى جنبه، فقال: يا بني لا يُقتل اليوم إلا ظالم أو مظلوم، وإني لا أراني إلا سأقتل اليوم مظلوما، وإن من أكبر همي لدَيْني، أفترى يُبقي دَيْننا من مالنا شيئا ؟؟ فقال: يابُني بع مالنا فاقض دَيْني . . . يابُني إن عجزت عن شيء منه، فاستعن عليه مولاي، قال (عبد الله): مادريت ماأراد حتى قلت: ياأبة من مولاك؟ قال: الله. قال (عبد الله) فوالله ماوقعتُ في كُربة من دَيْنه إلا قلتُ: يامولى الزبير: اقض عنه دينه فيقضيه !!! (٣) . . . .

فهذا نصٌ صحيح صريح، لا يحتمل التشكيك في ثبوته وصحته، كما لا يحتمل التأويلَ في فهمه، ومحتواه.

وبكل وضوح نرى هذا النصً ينطق بأن الزبير رضي الله عنه ما كان من الأثرياء أصحاب الأموال المعروفين المشهورين بذلك، بل كان يشعر بالضائقة، ويهمه أمرُ ما في ذمته من أموالٍ وديون، وكان يخشى ألا تفي أرضُه وعقارُه بما عليه من أموال .

كما ينطق هذا النص أيضا بأن عبدالله بنَ الزبير ما كان يخالف أباه في توقُّعِه، بل كان يتوقع مثله أن الديون تزيد على الأموال والأرض. يقول له أبوه: أفترى يبقى دينُنا من مالنا شيئا؟؟ فلا يجد عبدالله جوابا لأبيه، ولو كان يتوقع غيرَ ما توقع أبوه، لأجابه مطمئنا إياه في هذا الموقف العصيب، بأن الأمر غيرُ ما يقدِّر ويتوقَّع، بل تجده يجاري أباه صراحة في توقعه، فيسأله ـ عندما أشار عليه أن يستعين بمولاه ـ من مولاك؟ فهو يتوقع أنه سيستعين به.

ولا يزعمن زاعم بأن عبدالله لم يكن محيطا بثروة أبيه، عارفا بأملاكه فإن عبدالله كان في ذلك الوقت في سن الخامسة والثلاثين، ومن يكن في مثل هذه السن من شأنه أن يكون ظهيرا لأبيه عالما بكل أحواله وأمواله، وبخاصة إذا كان هو الابن الأكبر، وإن سؤال الزبير له: «افترى يبقى دينُنا من مالنا شيئا؟» يشهد بأن عبدالله كان على علم بأحوال أبيه وأمواله.

---

٢ ـ المراد تهيأ للقتال.

٣ ـ انظر صحيح البخاري: كتاب فرض الخمس ـ باب بركة الغازي في ماله حيا وميتا مع النبي صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر، وهو حديث طويل عن ثروة الزبير وتركته.

بل إن عبدالله صرح بأن أمر قضاء الدين ما كان سهلا ولا هينا، فيقول: «فوالله ما وقعت في كُربة من دَيْنه ، إلا قلت : يامولى الزبير ، اقضِ عنه دَيْنه فيقضيه» .

ومما يشهد أيضا بأن الزبير لم يكن معدودا في الأغنياء وأصحاب الثروات وأن توقعَه عن ديونه ونسبتها إلى أملاكه كان في موضعه ومحله. أن حكيم بن حزام رضي الله عنه (وهو ابن عم الزبير) يَلقى عبدَالله بنَ الزبير، فيقول له: «ما أراكم تُطيقون هذا (الذي عليكم من الديون) فإن عجزتم عن شيء منه، فاستعينوا بي» (٤)

ودليل رابع : يأتي عبدُالله بنُ جعفر رضي الله عنه لعبدالله بن الزبير وكان له عند الزبير أربعمائة ألف ، فيقول لابن الزبير: إن شئتم تركتها لكم، قال عبدالله بن الزبير: لا .

قال عبدالله بن جعفر: فإن شئتم جعلتموها فيما تؤخرون إن أخرتم . (٥) .

فهذه شهادة اثنين من كبار الصحابة يتوقعان عدمَ وفاء أملاك الزبير بما عليه من ديون ويعدًّ انه ممن يحتاج إلى عون ومساعدة .

ثم هما ممن يعرف الزبير، ويخالطه، ويطلع على أحواله، فأحدهما (حكيم بن حزام) ابن عم الزبير. والآخر ابن ابن خاله. (فأم الزبير صفية بنت عبدالمطلب عمة النبي صلى الله عليه وسلم) وهو يتعامل معه أخذا وعطاء واقتراضا وائتمانا.

فهذه أدلة أربعة لا يرقى إليها الشك تنطق بأن الزبير رضي الله عنه ما كان من أصحاب الثروات، والأثرياء (البورجوازيين).

والأدلة مرة أخرى هي :ـ

١ـ خوف الزبير من عدم وفاء أملاكه بديونه .

٢ـ موافقة ابنه عبدالله على هذا الخوف، وحديثه عن الكربات التي وقع فيها أثناء تصفية الدين، وتضرعه إلى الله بأن يقضي دين أبيه .

٣ـ عرضُ حكيم بن حزام على عبدالله بن الزبير بأن يساعده في قضاء ديون الزبير.

٤ـ عرضُ عبدالله بن جعفر على عبدالله بن الزبير أن يتنازل عن الذي له في ذمة الزبير، أو تأخيره فيما سيؤخرون من الديون .

---

٤ ـ من نفس حديث البخاري السابق .
٥ ـ ورد هذا الحوار في نفس الحديث المشار اليه .

تركة الزبير:

ويبقى هنا سؤال: من أين إذاً كانت الأموال التي قسمت على ورثة الزبير؟

والجواب نراه في عنوان الباب الذي وضعه الإمام البخاري رضي الله عنه لهذا الحديث، وهو: (باب بركة الغازي في ماله حيا وميتا) فهي إذاً بركات فتحت من السماء والأرض على أهل التقى، وصدق الله العظيم: «**ولو أن أهل القرى آمنوا واتقَوْا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض**» (٦) فكانت تلك الزيادة في أسعار الأرض والدور بركة من الله (عند من يؤمنون بالبركة)، أو طفرة في الأسعار نظرا لتغير ظروف المجتمع (عند من لا يؤمنون بالبركة) هداهم الله.

وكانت تركة الزبير التي مات عنها أرضا ودوراً فقط لا غير، يقول عبدالله بن الزبير: «فقتل الزبير رضي الله عنه. ولم يدع دينارا ولا درهما، إلا أرضَيْن منها الغابة (٧)، وإحدى عشرة دارا بالمدينة. ودارين بالبصرة، ودارا بالكوفة ودارا بمصر... فباع منها (عبدالله) فقضى دينه فأوفاه» (٨).

وأصل قضية الدين والأرض هذه أن الزبير رضي الله عنه كان من المعروفين بالأمانة وممن يعهد إليهم الناس بأماناتهم، وتنفيذ وصاياهم، وحفظ أموالهم «فكان الرجل يأتيه بالمال، فيستودعه إياه. فيقول: لا، ولكنه سلف، فإني أخش عليه الضيعة (٩). وذلك أن الأمانة إذا هلكت أو تلفت ـ وكان هذا محتملا جدا مع نمط الحياة في ذلك العصر ـ تهلك على صاحبها، وليس على المؤتمن ضمان، فكان الزبير رضي الله عنه، لورعه وكمال أمانته يبالغ في حفظها لصاحبها، فيأخذها (سلفا) حتى يكون ضامنا لها إذا ضاعت أو تلفت، وحتى يكون من حقه أن يتصرف فيها بالحفظ على هيئة دور أو أرض كما يشاء.

فهذا أصل مال الزبير ودَيْنه.

ومن هنا جاء في نفس الحديث: «وما ولي الزبير إمارة قط، ولا جباية خراج، ولا شيئا إلا أن يكون في غزوة مع النبي صلى الله عليه وسلم، أو مع أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم».

---

٦ ـ سورة الأعراف: ٩٦.
٧ ـ الغابة أرض عظيمة شهيرة من عوالي المدينة، من ناحية الشام نحو ثمانية أميال (انظر معجم البلدان، فتح الباري).
٨ ـ جزء من نفس الحديث السابق.
٩ ـ جزء من نفس حديث البخاري السابق.

فهنا تحديد لمصدر هذه العقارات: أرض الزبير ودوره. في مصدرين:

١ـ الودائع والأمانات التي كان يجعلها قروضا.

٢ـ أسهمه من غنائم الغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم.

شبهة وبيان:

ولا تذهبن بأحد الظنون مذاهب السوء، فيرى أن الزبير كان شديد الحرص على الدنيا، حتى كان يستثمر هذه القروض وينميها. ويأكل ربحها، ويأخذ غلتها وثمرتها، بدلا من أن يحفظها لأصحابها في مكامنها من خزائنه!!!!

والجواب: أن هذا على فرض كونه مقصودا له لا شيء فيه، ولا يعيبه ولا ينقص من قدره، ما دام بموافقة صاحب المال، وما دامت النية أيضا المحافظة على هذه الأموال كي يصير ضامنا لها. فأين كانت الخزائن الحديدية في ذلك العصر، التي تسع كل هذه المبالغ من العملات؟ وقد كانت من الفضة، وكان الألف درهم منها يوازي ما يقرب من ثلاثة كيلو جرامات.

ثم لو كان الزبير نهما للمال مشغوفا به، لما اقتصر على استثمار الأموال في شراء الأرض والدور، فإن هذا ـ كان وما زال ـ سبيل من يبغون الحفاظ على رأس مالهم فقط، وليس من استثمار رأس المال في شي، فمعلوم أن الاستثمار يتناسب مع عدد دورات رأس المال، فكلما تعددت الدورات، وكانت أسرع كان الربح أكثر، أما أن يضع رأس المال مجمدا في أرض أو دار، فهذا ليس فعل المضاربين المستثمرين، وإنما هو فعل المحافظ الذي يحافظ على المال، فلا يعرضه للهلاك والتلف والخسارة، وكان هذا قصد الزبير، أن يحافظ على أموال المودعين (المقرضين).

ويبقى سؤال:ـ

اذا كانت هذه الأرض وهذه الدور من أموال (القروض) التي يختزنها لأصحابها. ومن أموال الغنائم التي حازها من الجهاد مع الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الثلاثة، والشأن في الدور والأرض أن أسعارها لا تقل (غالبا) ـ ففيم كان خوف الزبير، وتوقعه عدم وفاء قيمة الأرض والدور بالديون؟؟ وفيم كان توقع ابنه، وتوقع حكيم بن حزام وعبدالله بن جعفر لنفس النتيجة؟؟

والجواب فيما عرف عن الزبير رضي الله عنه من البذل والعطاء في سبيل الله، ومن البذل والعطاء للفقراء والمساكين واليتامى، فقد كان رضي الله عنه يحفظ على اليتامي أموالهم، وينفق عليهم من خاص ماله، حتى إذا بلغوا الرشد، دفع اليهم أموالهم كاملة، كيوم أوصى بها آباؤهم وذووهم، وكم من الصحابة أوصى إليه!!! أوصى إليه عثمان بن عفان، وعبدالله بن مسعود، والمقداد، وعبدالرحمن بن عوف وغيره رضي الله عنهم.

فلو كان الزبير كزًّا مانعا لماله، أو كان ممن يُحصون المال إحصاء ويعدونه عدا، لوازن بين ما عليه وبين ما يملك، وكان دائما على معرفة (بالموازنة) و(الحساب الختامي) لممتلكاته من حين لآخر. مدركا حقيقة (موقفه المالي) ولكن الرجل رضي الله عنه، كان يبذل مما أفاء الله عليه من الغنائم والأموال غير ملتفت إلى شيء إلا أنه يتبع في المال سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وينهج نهجه، ومن أولى بذلك منه.

قال حسان(١٠) رضي الله عنه يعبر عن هذا المعنى:-

أقام على عهد النبي وهديه
حواريُّه والقول بالفعل يعدل (١١)

أقام على منهاجه وطريقه
يوالي وليَّ الحق والحقُّ أعدل

عبيد وخيول:-

لله در ابن خلدون حين قال: «وللناس ولوع برواية العجائب والغرائب» فقد فشا فيما فشا عن ثروة الزبير وغناه الحديث عن عبيده وخيوله: ففي بعض المصادر العربية أنه «كان له ألف مملوك» وجميع هذه المصادر أضافت: أن الألف مملوك كانوا يؤدون إليه الخراج كل يوم، فما يُدخل إلى بيته منها درهما واحدا يتصدق بذلك جميعه.

ولكن المستشرق الذائع الصيت (ول ديورانت) جعل الألف عشرة آلاف، فقال:

---

١٠ - نستشهد بهذا الشعر في وصف الزبير مجاراة لهؤلاء الذين عجزوا عن استخدام المناهج الأصلية في نقد الروايات والأسانيد، فراحوا يلتمسون في الأدب بفنونه المختلفة (أدلة) و(وثائق) كما يسمونها. وإن كنا لا نقيم كبير وزن لهذا الذي يشغفون به.
١١ - والقول بالفعل يعدل، أي يعادل القول الفعل ويساويه، أي يطابق الفعل القول.

«كان الزبير يمتلك عشرة الاف عبد» ثم أضاف إليها «ألف جواد» (١٢) وبالطبع حذف المستشرق (الذكي) خبر تصدق الزبير بخراج مماليكه.

هل هذا صحيح؟

مع ورود الخبر في خمسة من الكتب الأمهات عن مماليك الزبير (الألف) فأنا لاأميل إلى تصديق ذلك، فإن هذه الكتب الخمسة (الاستيعاب، والإصابة، وأسد الغابة، وصفة الصفوة) قد يكون مصدرها واحدا (يحتاج ذلك إلى بحث لسنا له الآن) فتكون في الواقع (واحدا) وليست خمسة (١٣)

بل مهما تعددت المصادر، لا تقف أمام رواية البخاري. إذ جاء فيها: «فقتل الزبير ولم يترك دينارا ولا درهما، إلا أرضين منها الغابه. وإحدى عشرة دارا بالمدينة. ودارين بالبصرة، ودارا بالكوفة، ودارا بمصر» فالرواية واضحة، وهي بأسلوب الحصر، وفي مقام الحديث عن همّ الدين، والكُرَب التي كانت في سبيل سداده. فلو كان هناك ألف مملوك، لكان لها ذكر، ولثمنها قيمة وقدر، ألا يساوي المملوك الواحد في أقل تقدير ألفي درهم (١٤). فيكون ثمن المماليك هو قيمة الدين كله إلا قليلا.

---

١٢ - انظر: انظر كتابه قصة الحضارة: ١٣/٧٧، وقد ترجمته الادارة الثقافية للجامعة العربية، في أكثر من ثلاثين جزءا، وطبعته وروجته بكل أسف الجامعة العربية، حين كان طه حسين على رأس إدارتها الثقافية، وانظر شيئا من نقد هذا الكتاب للأستاذ الدكتور / محمد محمد حسين في كتابه (حصوننا مهددة من داخلها ص ١٧٠ - ١٩٧).

١٣ - قد حاولنا شيئا من ذلك الآن؛ فوجدنا الآتي:-

(أ) أورده ابن الأثير بصيغة التمريض (قيل) فكأنه لم يصح عنده (انظر أسد الغابة ٢ / ١٩٨) وقد صنع ابن كثير صنع ابن الأثير فحكاه بصيغة التمريض أيضاً (انظر البداية والنهاية: ٧/ ٢٥١)

(ب) أورده ابن عبد البر «عن الأوزاعي عن نَهِيك (بوزن عظيم) بن يَريم عن مغيث ابن سُمَيّ، عن كعب» (الأحبار) (انظر الاستيعاب: ١/ ٥٨٣ بهامش الإصابة)

وأخذه عنه ابن الجوزي في (صفة الصفوة: ١/ ٣٤٦) فقال: «عن نهيك: كان للزبير الخ» وقد أشار محقق (الصفوة) الفاضل إلى أنه عن رواية الدارقُطني ولكني لم أصل إليه)

(جـ) وأورده ابن حجر «عن (يعقوب بن سفيان) أن الزبير كان . . . الخ» (انظر الإصابة: ١/ ٥٤٦).

وليس معنى هذا أن (يعقوب مصدر آخر فهو متأخر عن (نهيك) ولذا قد يكون راوياً له عن نهيك أو عن مغيث أو عن كعب بطريق آخر فيكون المصدر أيضاً واحداً. فمازال للبحث مجال.

ومع ما في ذلك من عناء، وبذل للوقت والجهد، إلا أن دراسة تاريخنا يجب أن تتجه هذه الوجهه، وكفانا من هذه الخطفات التي نخطفها من هنا وهناك، من شرق وغرب، فنعفي بها على آثار أمتنا ونطمس أمجادها بأيدينا

١٤ - تردد في كثير من الروايات أن جارية بيعت في عهد سليمان بن عبدالملك الخليفة الأموي (٩٧ - ٩٩هـ) بأربعةآلاف دينار، فاذا كانت هذه تعتبر حالة نادرة، فالمعقول أن يكون ثمن الجارية ألفي دينار في المتوسط، بل نقول ألف دينار فقط، والدينار يساوي نحوا من عشرة دراهم، فإذا كانت الجارية في ذلك الوقت بعشرة آلاف درهم، ألا يمكن أن تكون في أيام الزبير بألفي درهم فقط؟؟

هذا كله على فرض أنها كانت ألفا فقط، أما إذا أخذنا بشطحة، (ول ديورانت) وأنها عشرة آلاف مملوك ، فمعنى ذلك نسف رواية البخاري من أساسها . فإن عشرة آلاف مملوك وألف جواد ، يكفي ثمنها (مهما كان بخسا) أن يسدد ديونه . ويغرق ورثته في لجج الثراء .

وماكان الزبير بحاجة إلى أن يقول لابنه «إن من أكبر همي لَدَيْني» ولا أن يسائله : «أفترى يُبقي دَيْننا من مالنا شيئا . ولا أن يوصيَه : إذا أعجزك شيء من ديني ، فاستعن عليه بمولاي» .

إلى العقل نحتكم :-

أعلم أن هناك من لا يُطيقون مناهج أمتنا، ولا يصبرون على نقد الروايات وتمحيصها، ويجعلون (عقلهم) وحده مقياسا لكل الأمور، متحررين من كل خبرات أو معارف أو أخبار سابقة، فلندع الأخبار الواردة عن ثروة الزبير، وعبيده وخيوله، ولنستعرض المسألة بالعقل وحده، فنقول: المسألة دائرة بين احتمالين لا ثالث لهما : إما أن يكون الزبير قد ملك الألف مملوك، أو الألف جارية (كما حلا لبعضهم أن يحول الذكور إلى إناث). ودعك من الرقم الخرافي (عشرة آلاف) الذي ذكره (ول ديورانت) - أقول: إما أن يكون قد ملك هذا العدد حائزا له من سهمه في الجهاد، أي أن هذا الألف من المماليك كان عبارة عن نصيبه من أسهمه في الغنائم ، وأعتقد أن عاقلا لا يقول بذلك، فلم يكن الزبير إلا واحدا من نحو خمسين ألف مقاتل، (مجموع المجاهدين في جيش المسلمين بكل أفرعه) على الأقل، ومعنى هذا أن يكون المسلمون قد استرقوا خمسين ألف ألف، أي خمسين مليونا من العبيد وهذا غير معقول ولا مقبول.

وإما أن يكون قد نال هذا العدد من عثمان بن عفان نافلةً (١٥) أي زيادة لشدة بلائه أو صدق جهاده. فليس كل الجيش حاز هذا العدد من المماليك، هذا عند البعض، وآخرون يقولون، ليس كل الجيش حاز هذا العدد، وحصل على هذا القدر ولكن عثمان «اختص الأرستقراطية القرشية من بني أمية خاصة ، ثم من ذوي الوجاهة بكرائم الأموال ، والضياع والإقطاعيات» (كذا يقولون) .

---

١٥ - معروف من أحكام الجهاد وقَسْم الغنائم أن للإمام أن يزيد في عطاء أهل البلاء والصدق في الجهاد، من الخُمس الذي هو من حق الإمام، حيث تقسم الغنائم كما هو معروف إلى خمسة أخماس، أربعة أخماس للمقاتلين توزع عليهم وعلى كل من عاون في خدمة الجيش، والخمس الباقي للإمام (حاكم الدولة) يضعه في مصالح المسلمين أخماسا أيضا: لله وللرسول ولذى القربى واليتامي والمساكين، وذكر الله هنا تبركا، وسهم الله والرسول للفقراء والجهاد والسلاح.

وأيا كان السبب الذي أعطى من أجله عثمانُ ، فليس الزبير وحده من أصحاب البلاء والصدق في الجهاد إن قلنا : إن عثمان ميز هؤلاء ، وليس أيضا وحده من أصحاب النفوذ والأرستقراطية والحظوة إن قلنا إن عثمان ميـز أولئك

فكم نقدر عدد أهل البلاء والصدق في الجهاد ؟

أو كم نقدر عدد رؤ وس الأرستقراطية والحظوة؟

سواء عللنا العطاء بهذا أو ذاك، فأعتقد أن العدد لا يقل عن بضع مئات: أربعمائة أو خمسمائة، إذا قلنا: إن نسبة ذوي البأس والصبر واحد في المائة من المقاتلين، أو أن واحدا في المائة يتميز بقرابة أو حُظوة، أو منزلة.

فمعنى ذلك أن يصير عدد العبيد أو الإماء ٥٠٠ × ١٠٠٠ = ٥٠٠ر٠٠٠ أي نصف مليون عبد، وهذا من عطاء عثمان وهباته، فإذا علمنا أن عثمان بصفته إماما لا يحتكم إلا على خمس الغنائم فقط، وأن هذا الخمس لا يستطيع التصرف فيه إلا أخماسا، خمس للفقراء، وخمس للسائلين، وخمس لليتامي، وخمس لذوي القربى من الرسول، وخمس لله ولرسوله أي لمصالح المسلمين.

فمعنى هذا أن عثمان لا يملك التصرف إلا في خمس الخمس، وعلى هذا يكون مجموع الغنائم من العبيد اثني عشرة مليونا ونصف مليون ، لأن خمس الخمس نصف مليون ، فيكون الخمس مليونين ونصف .

فاذا قالوا: إن عثمان لم يلتزم (الأمانة) في القوامة على الأموال الواردة إليه من الخمس، وحاف على نصيب الفقراء والمساكين واليتامى ومصالح المسلمين، فقد منح وأعطى وأقطع أكثر من خمس الخمس!! فماذا عساه يعطي؟ أعتقد أن نصف الخمس هو أكثر ما يقبل العقل السليم أن تمتد إليه يد الخليفة بغير الحق، فهو نصف دخل الدولة، وإذا كان نصف الخمس يساوي نصف مليون، فمعنى ذلك أن العبيد الذين حازهم المسلمون في الغنائم خمسة ملايين، هذا في عهد عثمان، وأعتقد أيضا أن العقل السليم لا يقول بهذا.

فسقطت إذاً تلك الفرية القائلة بأن الزبير كان يملك ألف مملوك أو ألف جارية .

نــــداء:ـ

إن الأرض التي فتحها المسلمون معروفة شبرا شبـرا، والمعـارك معروفـة واحـدة واحدة، وأخبار هذه المعارك مسجلة تفصيلا وتبيينا، ولا يخفى منها خافية، ألا يتجرد أحد الباحثين ليجمع لنا:ـ

١ـ عدد الأسرى في كل معركة، وكيف كان التصرف فيهم، بالفداء أو المن والإطلاق، أو القتل أو الاسترقاق، ثم يجمع لنا قوائم نهائية لعصر الفتوحات كله، ويحصي ذلك في جداول ورسوم، تبين ما كان في كل عصر، ثم ما كان في كل العصور.

٢ـ قيمة الغنائم في كل معركة، وما كان يخص كلّ مجاهد منها، وكيف كان تصرف الخلفاء في الأخماس، ويبين ذلك في رسوم إحصائية تكشف النظرةُ السريعة عن نتائجها.

٣ـ عدد القتلى من العدو في جميع المعارك، معركة معركة، ثم إجمال ذلك في كل عصر.

٤ ـ عدد الشهداء من المسلمين في جميع المعارك ، معركة معركة ، ثم إجمال ذلك في كل عصر .

٥ ـ مساحة البلاد المفتوحة بالكيلومتر المربع في كل معركة ثم في كل عصر.

٦ ـ ما فتح عنوة وما فتح صلحا.

على أن يقدم ذلك في صورة نتائج نهائية، ولا مانع من أن تعرض لنا أكثر من تقدير، ولكن في شكل توضيحي، ييسر على الباحثين الوصول إلى ما يريدون.

وأتوقع أن تكذب هذه الإحصاءات تلك المقولات الشائعة، عن تدفق أنهار الذهب والعبيد والإماء على المسلين ثمرة للفتوحات، وتثب أن الأمر لم يكن بالصورة التي جمح بها خيال الأدباء والشعراء ، والظرفاء والندماء ، ولا بالصورة التى صورها مكر الأعداء ،ودهاء الخبثاء .

* * *

الثورة :ـ

كان الزبير من أول الثائرين على علي رضي الله عنهما ، ما في ذلك شك وكان من قادة جيش (الجمل) ما في ذلك شك ، وكان ممن جاءوا بعائشة من مكة إلى البصرة ما في ذلك شك !!!

هذا حدث تاريخي متواتر، لا سبيل إلى إنكاره وكل من يعقل متفق على أنه قد وقع .

ولكن!! ولكن تتباين التفسيرات لهذا الحدث تباينا يبلغ التناقض، فلمَ ثار الزبير، ولم خرج على علي، ولم ألب عليه وحشد له الجيوش؟؟

تتعدد الإجابة عن هذا السؤ ال: ـ

هناك الآن التفسير الأحدث، والأعلى صوتا (التفسير المادي) الذي يشغب به الشاغبون على ديننا، والذي استلهمه أصحابه من سدنة الإله (ماركس) فهؤلاء يقولون: إن الزبير نال من عثمان أموالا طائلة، بنى بها القصور واشترى الإماء، حتى أصبح له ألف أمة (١٦)، وألف فرس، وأقطع الضياع خالصة له يستغلها، ويغنم ثمارها بلا خراج...... وتتناثر قصوره على شواطىء البحار، وضفاف الأنهار، وقمم الجبال (أي والله) فكيف بعلي يهدد بانتزاع هذا كله»؟؟ (نص كلام أحد القرامطة المحدثين).

هكذا تكون (ثروة) الزبير هي السبب في (ثورته) فهو ثائر من أجل الثروة والخوف على (القصور) و (الضياع) و (الجواري الروميات) كذا يقولون!!!

ومن العجب العجاب، بل من العار والشنار، أن هذا الكلام يجد أذنا صاغية عند بعض المثقفين (التقدميين) وأصحاب (حرية الفكر) و (المنهج العلمي) حتى يصل إلى رحاب الجامعات، ويصبح علما وحقيقة تقدم للطلاب، وتبنى عليها الأبحاث، والآراء، ونتقدم لهؤلاء وهؤلاء بهذه الأسئلة :ـ

ـ لم كان يخاف الزبير على (ثروته) من الإمام علي؟ هل كان الإمام علي (شيوعيا) يصادر الأموال وأرزاق الأمة لحساب (الطبقة الحاكمة)؟

ـ هل عرف عن الإمام علي في سنوات خلافته (وهي نحو خمس سنوات،) أنه صادر مالا لأحد؟

ـ لو سلمنا جدلا أن هذه الأموال التي كان يملكها الزبير، كانت عطاء وهبات من عثمان رضي الله عنه. (وعثمان كان من الأغنياء يهب من ماله) فهل من حق الإمام علي أن يصادرها؟

ـ وإذا كان من حق الإمام أن يصادرها، فأين مال الزبير الذي استحقه في أسهم الغنائم، وقد شقشقتم بكثرتها، وتحدثتم عن طوفان الأموال الذي حازه المجاهدون من الغنائم والفتوحات؟

---

١٦ ـ انظر تحريفهم الخبيث، وتحويلهم الذكور إلى إناث، تقول جميع المصادر التي رأيناها (ألف مملوك) وهم يؤنثونها (ألف جارية) بل إن (ول ديورانت) لم يصل إلى مبلغ مكرهم فهو يقول (عشرة آلاف عبد).

ـ أليس من العدل أن يصادر الإمام علي (إذا كان سيصادر) الزيادة التي أخذها الزبير من عثمان بغير حق فقط؟

ـ أم أنك تشك في عدالة الإمام علي، وتراه سيصادر (كلَّ الأموال) حتى ما حازها الزبير بطريق مشروع، بل بطريق واجب: بالجهاد!!

ـ هل ترى الإمام علي كان (شيوعيا) يطبق المصادرة الكاملة، ويحقق الشيوعية الكاملة التى عجزت (روسيا) بعد نحو سبعين سنة عن تحقيقها، وراحت تتراجع عنها؟

ـ أم أنكم ملكيون أكثر من الملك، تتمسكون بالشيوعية بعد أن تنازل عنها سدنتها؟

ـ أم تريدون أن تجعلوا الإسلام (ماركسيا)؟

ـ ثم لماذا النص على خوف الزبير على الجواري الروميات؟

ـ أترون أن الزبير كان بالغ (الفحولة) لدرجة آن تشغله قضية الجواري وتوجه سلوكه. ويحمل السيف ليقود معركة يقتل فيها الآلاف من أجل الحرص على الجواري الروميات؟

ـ هل كان الزبير الذي يحمل فوق كاهله أكثر من ستين عاما، قضاها في الكفاح والنضال والجهاد في سبيل الله، والتقى والبذل والجود، هل كان هذا (العجوز) الفاني في حاجة إلى آلاف الجواري الروميات؟؟ أتعقل (علميتكم) (ومنهجيتكم) (وتفكيركم الحر) ذلك؟

ثم ما قصة القصور هذه؟ على قمم الجبال وضفاف الأنهار، وشواطىء البحار، حقا إذا لم تستح فاصنع ما شئت، أو قل ما شئت!!

متى بنيت هذه القصور؟ إن مدة خلافة عثمان كلها إحدى عشرة سنة وأشهرا، فمتى فكر الزبير في بناء القصور؟ واختار مواقعها، وصممها له المصممون!!! وجلب لها مواد البناء، فهل كانت هذه السنوات الإحدى عشرة بعد عمر رضي الله عنه كافية لنمو كل هذا التطلع؟ وكل هذا التحول الاجتماعي؟ وكل هذا الترف، بل كم من الزمن يستغرقه إعداد هذه القصور (انظر حولك) بكل وسائل عصرنا (؟؟) كم نحتاج من الزمن لإقامة قصر على شاطىء البحر، أو قمة الجبل؟

وإذا سلمنا بأن هذا كان ممكنا، فمتى كان الزبير فارغا للتقلب في مباهج القصور؟ بين أحضان الجواري الروميات؟.

هل هدأت الجيوش في عهد عثمان؟ هل ارتاح المجاهدون يوما إلا تحت ظلال السيوف؟ أمثل الزبير سبقاً إلى الإسلام، وشهامة ومروءة وشجاعة ونجدة يتخلى عن الميدان؟ (لا نامت أعين الجبناء) الزبير الذي شهد مع رسول الله المشاهد كلها، وما بقى في جسمه عضو إلا وبه طعنة برمح أو ضربة بسيف أو رمية بنبل (١٧) أمثل هذا البطل تتخلى عنه الجيوش؟

لقد فتحت في عهد عثمان الشهيد: همذان، والري، وسابور، وأرجان وإفريقيه وأذربيجان، وقبرص، وأصبهان وإصطخر وجرجان وخراسان، وسجستان، وطبرستان وزرنج ومالطة، والحبشة، وأتم فتح فارس، وأعاد فتح الإسكندرية وحلوان، إلخ، فتوح في المشرق والمغرب، فتوح في البر والبحر!!

فأين كان الزبير ورحا هذه المعارك دائرة؟ يُلقي الأبرار الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه بأنفسهم في أتون المعارك وهم ينادون «هبي ريح الجنة».

أم تراك تظن أن الزبير كان مثل قادة (الكرملين) يسوقون الجنود للحصد في الميادين، وهم (في القصور)!!!!

صدق الله العظيم: «فإنها لا تعمى الأبصار، ولكن تعمى القلوب التي في الصدور (١٨)

كل هذا على فرض التسليم جدلا أن الزبير كان غنيا من أصحاب الثروات، والضياع والقصور!!!

فإذا كنا قد أثبتنا من قبل أن الزبير لم يكن صاحب مال، فإنه كان مدينا ولم يعتبر نفسَه، ولم يعتبره مجتمعُه في يوم من الأيام من الأغنياء، إذا ثبت هذا ينهار هذا البناء من أساسه. ويكون تفسير ثورة الزبير على علي بالخوف على ماله، مجرد وهم، أو خرافة اخترعها من اخترعها، استجابة لوحي ذلك الشيطان الأحمر الذي غير خطته، ورسم لأتباعه أن يحملوا راية الإسلام ويكتبوا عنه، ويهدموه من داخله، داءٌ قديم سبقهم إليه عبدُالله بن سبأ، والقرامطة من بعده وكان حب الإمام علي هو وسيلتهم أيضا. عافاه الله، وحماه من حبهم.

وهناك تفسير آخر لثورة الزبير، وأعني به ما قيل من حسده لعلي كرم الله وجهه. ورغبته في أن تكون الخلافة له، لا لعلي، أو على الأقل يعهد علي إليه بولاية إقليم من

---

١٧ ـ انظر البخاري كتاب المناقب، لترى وصفا صادقا لبعض ما كان في جسد الزبير من طعنات.
١٨ ـ سورة الحج: ٤٦.

أقاليم الدولة، فقد ذكروا «أنه طلب أن يوليه العراق» بل قالوا: (طلب البصرة)، فلما رفض انضم إلى طلحة، وأخذا في التأليب ضده.

والواقع أن تفسير مثل هذا الحدث لا بد أن يكون في ضوء التاريخ السابق، وما عرف عن الشخص (صانع الحدث) حتى يكون التفسير متسقا مع مجموع أعماله، ومواقفه، وصفاته النفسية والخلقية، ذلك أمر بدهي، ومهما قيل عن التغير أو التحول، في أخلاق الإنسان أو في صفاته، أو في مواقفه وتقييمه للأشياء مهما قيل عن ذلك، فلا شك أن قدرا من التناسق والتوافق يظل موجودا يقينا، ولا يقبل عقل عاقل أن يتحول إنسان (ما) في مواقفه وأخلاقه تحولا جذريا عكسيا، وبخاصة إذا كان قد بلغ السن المتقدمة، ووصل إلى خريف العمر.

فتفسير ثورة الزبير لا يمكن أن يكون صحيحا إلا في ضوء المعروف عن الزبير.

فماذا نعرف عن الزبير؟؟

ونكتفي هنا بالأخبار الموثوق بها التي لا يرقى إليها شك، وها هي:-

- أسلم وهو صبي (ابن ست سنين أو ثماني أو اثنتي عشرة).
- رابع أو خامس من أسلم (إجماع على ذلك).
- ابن صفيه بنت عبدالمطلب عمة النبي صلى الله عليه وسلم.
- ابن أخي خديجه بنت خويلد زوجة النبي صلى الله عليه وسلم.
- هاجر الهجرتين (إلى الحبشة وإلى المدينة).
- أول من سل سيفا في الإسلام.
- دعا له النبي صلى الله عليه وسلم ولسيفه.
- فداه النبي صلى الله عليه وسلم بأبويه أي قال له: «فداك أبي وأمي» يوم بني قريظة (البخاري ومسلم).
- قال صلى الله عليه وسلم: «إن لكل نبي حواريا، وإن حواري الزبير ابن العوام» (البخاري ومسلم).

ـ قال عثمـان رضي الله عنه . (إن الزبير لخيرهم ، وإن كان لأحبهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . (البخاري) .

ـ شهد مع رسول الله المشاهد (الغزوات) كلها .

ـ أحد الستة أصحاب الشورى والذين توفي رسول الله وهو عنهم راض .

ـ أحد العشرة المبشرين بالجنة .

ـ كان واحدا من المعروفين بالأمانة والمروءة .

ـ كان معدودا في الطبقة الأولى من علماء الصحابة وعبادها وزهادها (ابن الجوزى) .

ـ ممن عناهم القرآن الكريم بقوله تعالى : «**الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح**» (أي يوم أحد) (مسلم) .

ـ قال عنه عمر رضي الله عنه : «الزبير ركن من أركان الدين» (الطبراني في الكبير) .

هذه صورة الزبير الخلقية والنفسية ، نراها ماثلة أمامنا ، واضحة لكل ذي بصيره ، فمن كان على هذه الشاكلة يمكن أن يسل سيفه ، ويغدر ، ويخادع ، ويمكر من أجل أنه لم ينل (ولاية اليمن) أو (العراق) أو (البصرة)؟؟

نحن لا نزعم العصمة لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن أي عقل يقبل أن رجلا هذا تاريخه وهذه صحائفه ، وبعد أن ينيف على الستين من عمره ، يكذب ويخادع . فيزعم للإمام علي أنه خارجٌ إلى العمرة وهو ينوي الغدر ، ثم يكذب ويشهد زورا ، حين نسبوا إليه أنه أقسم لعائشة وحشد لها شهود الزور يشهدون معه : «أن هذه ليست كلاب الحوأب» ؟ ومن أجل ماذا يفعل كل هذا ؟ من أجل ولاية البصرة ما الذي كانت تعطيه الولاية للوالي في ذلك العصر؟ أية حصانة للوالي في هاتيك الأيام ؟ أعني أية هيبة كانت لمنصب الولاية في ذلك المجتمع الذي رباه المصطفى صلى الله عليه وسلم على الإخاء والمساواة والتواضع ؟ فكان صلى الله عليه وسلم على علو منزلته شرفا ونسبا «خيار من خيار» . وعلى علو قدره بالاصطفاء لحمل الرسالة ، كان يرفض أن يتميز عن واحد من أصحابه ، وينهاهم عن إطرائه ومدحه : «لاتطروني كما أطرت النصارى عيسى بنَ مريم ولكن قولوا عبد الله ورسوله»

ويتلطف لمن يلمح فيه هيبة منه قائلا: «هون عليك فلست بملك، إنما أنا ابن امرأة من قريش، كانت تأكل القديد بمكة».

فهذه بيئة ما كانت تعرف التفاخر بالآباء والأجداد، ولا بالمال والثراءَ ولا بالوظائف والرتب، وما كانت الولاية إلا (عملا) كذا كان اسمها. وما كان الوالي إلا (عاملا) كذا كان اسمه.

ومن نظر عن بصيرة ورأى ما كان يتعرض له العمال (الولاة) من محاسبة ومؤاخذة من الخليفة، بل من العامة، لأدرك هوان هذا المنصب، وعرف قيمته وقدره في ذلك المجتمع.

ويكفي أن تعرف أن رجلا في منزلة سعد بن أبي وقاص يُعزل عن ولايته ثلاث مرات: مرتين في عهد عمر، ومرة في عهد عثمان، وأن عمر مع عزله إياه مرتين لم يمنعه ذلك أن يجعله واحدا من الستة أصحاب الشورى ليُختار الخليفة من بينهم وقال: «إن أصابته الإمرة فذاك، وإلا فليستعن به الوالي».

فلو كان للولاية شأن، لكان عزل عمر لسعد مهيجا لغضبه، مسببا للقطيعة بينهما، مانعا من التقائهما، بل تعاونهما وثقة عمر وترشيحه.

ولقد أحصيت من عزلهم عمر رضي الله عنهم فبلغوا فيما رواه خليفة بن خياط في تاريخه أربعة عشر واليا، ولم يكن عثمان على غير سياسة عمر في عزل الولاة وتغييرهم.

وإن شئت أن تزيد معرفة بقدر الولاية ومنزلتها، فاقرأ ما ذكره الطبري عن قصة استدانة سعد بن أبي وقاص، أثناء ولايته على الكوفة، من خزانة الولاية، وكيف طالبه خازن الولاية عبدالله بن مسعود وأغلظ له، إذ تأخر في سداد ما اقترضه من خِزانة ولايته (١٩) انظر واعقل :-

- والي الكوفة تبلغ به الحاجة حدَّ الاستدانة!!

- لا يملك أن يستدين من خِزانة الولاية إلا بإذن خازنها!!

- خازن الولاية يشتد في طلب السداد، ويُغلظ للوالي!!

- تكون بينهما ملاحاة يسمع بها الخليفة عثمان رضي الله عنه، فيعزل الوالي! فلتسمع الدنيا كلها!!

---

١٩ - الطبري: ٤/٢٥٢ طبعة دار المعارف.

أمثل هذه الولاية يطمح إليها الزبير بن العوام؟ وهب أنه تطلع إليها، ألا يكفي تعبيرا عن حرمانه من ذلك، أن يغضب، أو يعاتب، أو يتكلم؟؟

أفيعقل أن يجيّش الجيوشَ، ويثيرَ الثائرين، ويُعرّض الأمَة لكل هذه المحنة من أجل هذه الولاية، بل أيعقل أن يعرّض نفسه وحياته وولده للقتل والفناء من أجل هذه الولاية؟

أيستقيم هذا في عقل عاقل؟؟

إن الذي يقول هذا لاشك ينظر إلى واقعه ،وإلى حياته هو، التي يعيشها الآن، حيث يثور الثائرون، ويتآمر المتآمرون من أجل الولاية، فالولاية في هذا العصر النكد الذي نعيشه، ترفع خسيسة السفلة، وتعلي الرعاع والطغام، وتُركبهم رقابَ الناس والعباد، وتُبيح لهم أموالهم، لا ليرتعوا فيها، فقط بل ليكتنزوها ويحولوها إلى أرصدة سرية، وإلى سبائك ذهبية في الخزائنِ المسحورة، ويحلون عقدهم النفسية فوق رؤوس الشعب المسكين، ويشاركون مَن فوقهم من الرؤساء في تحويله الى قطيع مضلَّل مخدوع بواسطة أجهزتهم، أو إلى قطيع مذعور مدحور، بواسطة بطشهم وظلمهم وفجورهم وعدوانهم.

وآخر ما وقعت عيني عليه من أخبار ثوار هذا الزمان، وولاة هذا الزمان هو خبر عن ثائر أحمر، من أبرز قيادات ثورة (الاشتراكية العلمية) التي تمنّي الناس بالعدل والمساواة جاء فيه «. . . بعد سنين من وفاة الزعيم اليوغسلافي تيتو، اكتشف أنه كان يكنز الذهب، وأن مجموع ما تركه مبلغ ٩٦٠ كيلو جراما من الذهب الخالص» (٢٠)!! (طن ذهب خالص)!! ما شاء الله، ما شاء الله.

ويتحدثون عن عثمان ذي النورين شهيد الشغب والحقد، ويتمحكون في الامام على كرم الله وجهه، وفي أبي ذر رضي الله عنه، وحماهما وعافاهما من تمسح هؤلاء بهما.

فهذا الخلل في تفسير ثورة الزبير مرجعه إلى الخلل والنقص في نفس المفسر ودينه، ومن هنا كانت تلك الكلمة المضيئة للشهيد الأستاذ سيد قطب: «إن دراسة التاريخ الإسلامي يجب أن تنبع من موقف في (المركز الإسلامي)، لتُطل على تلك الحياة الإسلامية، لتفهم الإسلام بعقلية أصيلة، وعلى ضوء أصيل، والعقلية التي تحكم على الحياة الإسلامية ينبغي أن تكون في صميمها إسلامية، مُشربة بالروح الإسلامي، لكي

---

٢٠ ـ مجلة أكتوبر القاهرية العدد: ٧٥ يناير سنة ١٩٨٤م.

تدرك العناصر الأساسية في هذه الحياة، وتحس بها، وتتجاوب معها، فتستكمل كل عناصر التفسير والتقدير. . . يجب أن يُنظر إلى الحياة الإسلامية من زاوية إسلامية، وتحت أضواء إسلامية، لكي تعطي كل أسرارها وإشعاعاتها، وتنكشف بكل عناصرها ومقوماتها» (٢١).

والتفسير الثالث لثورة الزبير، هو التفسير الوحيد الصحيح، وهو في الواقع ليس تفسيرا، بل جاءنا تصريحا، نصا في حديث البخاري (الذي أشرنا إليه مرارا) حين وقف الزبير يوم الجمل، ونادى ابنه عبدالله، وقال له: يا بني إنه لا يقتل اليوم إلا ظالم أو مظلوم وما أراني إلا سأقتل اليوم مظلوما «فهذا نص صريح في أن الزبير رضي الله عنه كان على يقين بأنه إن قتل سيقتل مظلوما، أي أنه ليس باغيا (غادرا) (خائفا على قصوره وإمائه وأمواله وجياده من مصادرة الإمام عليّ) وليس (راغبا في ولاية على البصرة أو العراق) فهو أعرف الناس بضمير نفسه، فلو كان يضمر شيئا من ذلك، ما قال عن نفسه إنه «سيقتل ـ إن قتل ـ مظلوما» ولم يكن يسمعه في ذلك الوقت إلا ابنه، وما أظنه يتحشم ويستحي منه، بل لو كان الأمر أمر غدر وخيانة، لكان بينهما كلام آخر، ولكانت الوصية بغير هذا.

ووجه الظلم الذي كان يراه الزبير، هو أنه خرج مع طلحة وعائشة وأصحاب الجمل، لا لبغي ولا لعدوان، ولا لطلب دنيا، ولا لخوف على مال، وإنما كان خروجهم للإصلاح بين المتخاصمين، والمعاونة في إقرار الأمور في نصابها، والمساعدة في كف الشر عن الأمة، وكشف قتلة عثمان.

فهو بهذا يرى أنه طالب حق، وأن من يتعرض له هو الباغي الظالم، ثم ألا يكفي دليلا على تعليل خروج الزبير وثورته بأنه كان متأولا، يرى أنه ينصر الحق، ويرفع الظلم؟؟ ألا يكفي دليلا على ذلك ما كان منه في وقعة الجمل في جولتيها الأولى والثانية، حيث كان في الجولة الأولى هو وطلحة وعائشة، يتحاشَوْن الاشتباك مع عثمان بن حُنَيْف عامل عليّ على البصرة، وخطبوا في الناس، وبينوا لهم ما جاءوا من أجله من إصلاح الأحوال، وتعقب قتلة عثمان، حتى مال إليهم جُلُّ أهل البصرة(٢٢)، وحجز الليل بينهم، وهم يرجون السلامة، ويدعون إلى المسالمة وأصبح حكَيْم بن جبلة يرعد ويُبرِق ويسبّ أمَّ المؤمنين حتى تعرض له واحد من رجاله ونهاه وزجره، فقتله حكيم، وقتل امرأة أيضا من قومه لنفس السبب، أي زَجرْها له لسبه عائشة. ولما اشتبك

---

٢١ ـ في التاريخ فكرة ومنهاج: ٤٤.
٢٢ ـ راجع هذه الوقائع والخطب في الطبري: ٤/ ٢٤٦ وما حولها.

الفريقان «كان منادي عائشة يناشدهم ويدعوهم إلى الكف فيأبَوْن، حتى إذا مسّهم الشر وعضّهم، نادَوْا أصحاب عائشة إلى الصلح، فاصطلحوا وكتبوا كتابا بذلك» (٢٣).

ولكن حُكَيم بن جبلة (أحد قتلة عثمان، ورأس ثُوَّار البصرة الذين غزَوْا المدينة وحاصروا عثمان، وممن حصبوا عثمان وهو على المنبر، واحد اثنين تخلّفا في المدينة بعد ثورتهم الأولى ومناقشتهم لعثمان، وله يدٌ في تزوير الكتاب على عثمان رضي الله عنه) حُكيم هذا جاء في ثُوَّار البصرة، ومعه جماعة من قومه، ليشعل نار المعركة برغم الصلح، وتراجع عنه قومه لفحشه وسبِّه لأم المؤمنين وقَتْله من ينهاه عن ذلك، وقالوا له: «فعلت بالأمس، وعدت لمثل ذلك اليوم!! والله لندعنك حتى يقيدك الله، فرجعوا وتركوه، فمضى فيمن غزا معه عثمانَ بنَ عفان وحصره، وعرفوا ألا مقام لهم بالبصرة (بعد أن اصطلح الطرفان) فلما دنا من معسكر عائشة وهم مسالمون، «قالت عائشة: لا تقتلوا إلا من قاتلكم، ونادَوْا من لم يكن من قتلة عثمان رضي الله عنه فليكفف عنا، فإنا لا نريد إلا قتلة عثمان، ولا نبدأ أحدا، فأنشب حُكيم القتال، ولم يُرَع للمنادى، فقال طلحة والزبير: الحمد لله الذي جمع لنا ثأرنا من أهل البصرة، اللهم لا تُبق منهم أحدا، وأقِد منهم، فاقتلهم» (٢٤) ودارت رحى المعركة فطحنتهم طحنا، ولم يفلت منهم إلا حُرقوص بن زهير في نفر من أصحابه، فنادى منادي طلحة والزبير بالبصرة، ألا من كان فيهم من قبائلكم أحد ممن غزا المدينة فليأتنا بهم، فجيء بهم كما يجاء بالكلاب فقتلوا جميعا، وما أفلت منهم إلا (حرقوص بن زهير). هكذا كان أهل البصرة يقبضون على قتلة عثمان، ويسلمونهم للزبير وطلحة، ففي هذه الجولة الأولى من معركة الجمل رأينا، مسالمة الزبير، ومن معه، وتحديد هدفهم بأنه قتلة عثمان.

أما في الجولة الثانية، فنجد الزبير ينصرف بعد لقاء عليّ رضي الله عنهما وحديث بينهما، وأيا كان موضوع الحديث وما دار بينهما، إلا أن الموقف يشهد بأن الزبير لم يكن ثائرا من أجل مال يخاف عليه، ولا وظيفة يطلبها، وإلا لما انصرف هكذا بغير قتال، ففيم كان خروجه إذاً؟ وفيم كان انصرافه؟ لماذا ينصرف وهدفه لم يتحقق؟ لماذا ينصرف وقد كانت الجولة الأولى له ولمن معه؟ لماذا ينصرف إذاً؟

لقد انصرف الزبير رضي الله عنه وأرضاه لأنه وجد أن (المصلحة) التي خرج من أجلها جرت في سبيل تحقيقها حتى لا أمبر منها، ومن هنا كان انصرافه بعد عتاب الإمام علي له،

---

٢٣ - الطبري ٤/ ٢٦٦ - ٢٦٧.
٢٤ - نفسه: ٤/ ٢٧٠.

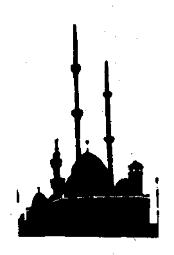
وقد أثر عن الامام علي أيضا أنه ندم في آخر الأمر، لما رأى أن ما قام به من مقاتلة الخارجين عليه إحقاقا للحق الذي خوله إياه منصب الخلافة.

وأما الجولة الثانية في معركة الجمل، فقد أشعلها أيضا السبئيون ممن كانوا في جيش عليّ رضي الله عنه، فقد كان الصحابي الجليل القعقاع بن عمرو التميمي، أصلح بين الفريقين، وأبان هدف أصحاب الجمل وحسن نيتهم، وقبل منهم الإمام علي، وباتوا بخير ليلة، وبات أصحاب الشر من قتلة عثمان بشر ليلة بسبب هذا الصلح، فقر رأيهم على إنشاب الحرب فانسلوا بغلس، واعتدوا على المعسكرين في وقت واحد، وصاحوا وهم يضربون في معسكر عليّ غدر طلحة والزبير، وصاحوا وهم يضربون في معسكر طلحة والزبير غدر عليّ. وكان ما كان (٢٥).

ومن عجب أن البعض ممن يدعون (التعاقل) و(التعالم) ينكرون أن ذلك كان، ويرونه حسن تبرير لما جرى من الفواجع، ولا يلتفتون إلى ما يجري الآن في عصرنا هذا، من خطوب وأحداث يدبرها ويشعل نارها أناس، ولا يعرفون ولا يكتشفون إلا بعد حين بل قد لا يعرفون أبدا، مع تطور وسائل الاتصال، والتسمع والاستكشاف إن الإفساد بين الناس داء قديم وتجري الآن بين أيدينا وتحت أعيننا حروب طاحنة من سنوات أتت على الأخضر واليابس والكل يدرك أن أيد خفية، أثارت حفيظة الدولتين حتى قامت الحرب، ثم تعهدتها بسكب الوقود وإذكاء اللهيب في هذا الجانب حينا، ومن ذاك الجانب حينا آخر.

نرى هذا الآن وندركه ونعيه، ولكن تستكثر أن يكون من السبئيين القدامى مثاله في إشعال نار الفتنة بين المسلمين قديما. وللعجب في نفس المنطقة التي فيها الفتنة الآن.

ويبقى أشد منه فساد القلوب وسوء النيات، التي تتصدى لتشويه هؤلاء الأطهار الأبرار رضي الله عنهم أجمعين، وغفر لنا تقصيرنا في إيفائهم حقهم من التبجيل والتعظيم، وعجز قلمنا وبياننا عما يليق بهم وفضلهم.



٢٥ ـ راجع العواصم من القواصم: ١٥٦، ١٥٧ (تعليقات العلامة محب الدين الخطيب).

قـال أبو زُرعة الرازى : إذا رأيت الرجلَ ينتقص أحدا من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فاعلم أنـه زنـديق ، وذلك أن الرسول صلى الله عليـه وسلم حق ، والقرآنَ الكـريم حق ، وماجاء به حق ، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة ، وهؤلاء الزنادقة يريدون أن يجرِّحوا شهودنَا ليبطلوا الكتابَ والسنةَ فالجرحُ بهم أوْلى .